المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

أوراق اقتصادية | 17 نيسان/ أبريل، 2025

مدى وجاهة الحرب الجمركية الأميركية ومآلاتها

وحدة الدراسات الاقتصادية

مدى وجاهة الحرب الجمركية الأميركية ومآلاتها

سلسلة: أوراق اقتصادية

17 نيسان/ أبريل، 2025

وحدة الدراسات الاقتصادية

تختصّ وحدة الدراسات الاقتصادية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدراسات والتحليلات الاقتصادية، وتتناول ديناميات اقتصادات البلدان العربية، وتقدّم المقترحات السياساتية التي تساهم في دعم جهود التنمية الشاملة والمستدامة.

تعكف الوحدة على إجراء دراسات متخصصة قائمة على بحثٍ وتحليلٍ لأوضاع اقتصادات البلدان العربية، وإمكاناتها والفرص الكامنة والتحديات التي تواجهها، وكيفية اشتباكها مع الظروف والمعطيات المستجدة إقليميًا وعالميًا، وتحليل السياسات الاقتصادية التي تنتهجها البلدان العربية، وتقديم قراءات معمقة بشأنها.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2025

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 4

أولاً: وجاهة السياسة الجمركية التصعيدية لترامب 4

1. العجز التجاري الأميركي رسّخ هيمنة الدولار عالميًا 7
2. ترامب يتجاهل الفائض التجاري الخدمي الذي تحققه الولايات المتحدة من الخدمات 8
3. سيادة قطاع الخدمات: الترتيبات الليبرالية أفضت إلى ذلك 9
4. معالجة للمرض لا العَرَض 10

ثانيًا: التصعيد الجمركي: مزيج من الكبرياء والتخبط وجلب الصفقات 10

ثالثًا: مآلات الحرب التجارية المحتدمة 12

1. الصين: العائق الأهم لنهج ترامب التكتيكي 12
2. الاقتصاد الأميركي في ظل غياب المؤسسية الاقتصادية 13
3. الدول النامية هي الحلقة الأضعف 14
4. الدول المصدرة للنفط، أين تقف؟ 15

خاتمة 16

المراجع 17

مقدمة

دافع الممثل التجاري الأميركي جيمسون جرير Jamieson Greer بحماسة عن التعريفات الجمركية الصارمة التي فرضها الرئيس دونالد ترامب خلال جلسة استماع في الكونغرس في 8 نيسان/ أبريل 2025، لكن ترامب نشر على منصته الاجتماعية "تروث سوشيال" Truth Social أنّ الإدارة ستؤجل زيادة التعريفات الجمركية الإضافية على جميع دول العالم مدة 90 يومًا بعد ساعات فقط من بدء العمل بها يوم الأربعاء، 9 نيسان/ أبريل، مستثنيًا الصين[1]. يسلط هذا التناقض الصارخ الضوء على طبيعة صنع القرار المتقلبة وغير المتوقعة في السياسة التجارية الأميركية الحالية والاقتصادية والسياسية بصورة عامة، على نحو يترك الشركات والحلفاء والأسواق في سباق محموم لمجاراة التغييرات والتصرف وفقًا لها.

لا يمكن الجزم بالأسباب الحقيقية التي دفعت ترامب إلى التراجع المفاجئ عن قراره، فهو لم يُبد اهتمامًا يُذكر بتحذيرات الخبراء والاقتصاديين المخضرمين الذين نبّهوا مرارًا إلى مخاطر سياسته الجمركية المتشددة. بل إنه لم يكترث حتى لنصيحة مستشاره المقرب إيلون ماسك، الذي يصفه بالعبقري، والذي هاجم تلك السياسة علنًا، ووصف بيتر نافارو Peter Navarro ضمنًا في تغريدةٍ على منصة إكس، المستشار التجاري للرئيس، بأنه "أغبى من كيس حجارة"[2]. وتجاهل ترامب الانهيارات المتسارعة في الأسواق العالمية، التي قادها التدهور الحادّ في البورصات الأميركية. وبدلًا من التعليق على الأزمة المتفاقمة، اكتفى بنصح الأميركيين، عبر منصته، بالتحلي بـ "القوة والصبر والشجاعة"، مؤكدًا أنّ كل ما يحدث سيقود في النهاية إلى عظمة الولايات المتحدة الأميركية[3].

يبدو أنّ ما أزعج ترامب حقًا، أو على الأقل أزعج مستشاريه، هو التحرك غير الطبيعي في سوق السندات، حيث ارتفعت عوائد سندات الخزانة الأميركية لعشر سنوات رغم انهيار الأسهم، خلافًا للمنطق الاقتصادي المعتاد الذي يدفع المستثمرين عادةً إلى اللجوء إلى السندات باعتبارها ملاذًا آمنًا عندما تتراجع الأسواق[4]. ولعل هذا التطور كان بمنزلة القشة التي قصمت ظهر البعير، أو ربما كان ذلك الحد الأقصى لما يمكن أن تتحمّله قاعدته الحزبية من سياسات مثيرة للجدل. فسوق السندات بمنزلة الرئتين وهي القاعدة الحاضنة للاقتصاد الأميركي الذي تعاني ميزانيته العامة عجزًا مزمنًا يجري تمويله بسهولة من خلال هذه السوق.

أولًا: وجاهة السياسة الجمركية التصعيدية لترامب

تتبنى قلة من الاقتصاديين والمختصين منظور ترامب المتشائم بشدة تجاه العجز التجاري الذي تعانيه الولايات المتحدة منذ عقود. فعلى الرغم من أن العجز يمثّل تحديًا حقيقيًا للدول التي تعاني اختلالات هيكلية في موازين مدفوعاتها، بما يحمله من تهديدات لاقتصاداتها واستقرارها النقدي، وصعوبات مستمرة في توفير العملات الصعبة لتمويل عجوزات ميزانها التجاري، واعتماد متزايد على القروض الأجنبية بعملات غير وطنية، وتدفقات مالية خارجية هشة بما في ذلك الودائع الباحثة عن عوائد مرتفعة، في إطار السعي الحثيث لهذه الدول لاستقطاب العملات الصعبة والحد من المضاربات على عملاتها، فإنّ الولايات المتحدة، على النقيض من ذلك، لطالما كانت المستفيد الأكبر من عجزها التجاري المزمن. فعلى مدى عقود، نجحت في تمويل عجز

1 Bryan Mena, "Trump's Top Trade Official wasn't Informed of Tariff Delay Until After Announcement," *CNN Business*, 9/4/2025, accessed on 11/4/2025, at: https://acr.ps/1L9zQZ0

2 "Musk Says He Hopes for 'Zero Tariffs' between US and Europe," *Reuters*, 6/4/2025, accessed on 15/4/2025, at: https://acr.ps/1L9zR4O

3 "Trump Tells Americans to be Patient as Global Markets Keep Dropping Over Tariffs," *PBS News*, 7/4/2025, accessed on 11/4/2025, at: https://acr.ps/1L9zR2t

4 Peter Nicholas, Garrett Haake & Carol E. Lee, "How Trump Changed his Mind on Tariffs," *NBC News*, 10/4/2025, accessed on 15/4/2025, at: https://acr.ps/1L9zQL1

ميزانيتها العامة بسهولة ويسر وبأسعار فائدة منخفضة وبعملتها المحلية التي تُعدّ العملة الصعبة لكافة الدول، اعتمادًا على الفوائض التي تحققها الدول من تجارتها معها، وعلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية نحو قطاعاتها الحيوية والرائدة، التي باتت اليوم تمثّل المحرك الرئيس لنموّها الاقتصادي.

تتجاوز الاستثمارات العالمية في الأصول المالية الأميركية بمختلف أشكالها 31 تريليون دولار، أي ما يعادل نحو 113 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة عام 2023. يُضاف إلى ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تفوق قيمتها 5.3 تريليونات دولار. اللافت في هذا السياق أنّ الغالبية العظمى من هذه الاستثمارات تأتي من دول تسجّل فوائضَ تجارية كبيرة مع الولايات المتحدة. فبينما تنفق الأخيرة أكثر مما تكسبه في تجارتها معها، تعيد هذه الدول تدوير جزء كبير من تلك الفوائض عبر استثمارات متعددة في الاقتصاد الأميركي، تشمل الأصول المالية المنتجة من جهة، وتوفير التمويل لاحتياجات الخزينة الأميركية من جهة أخرى.

يعكس هذا النمط المتبادل تشابكًا عميقًا بين الديناميكيات التجارية والمالية العالمية، حيث تتحوّل الفوائض التجارية إلى مصدر رئيس لاستدامة العجز المالي والتجاري الأميركي، في إطار منظومة اقتصادية تقوم على الثقة الواسعة بالدولار وبصلابة الاقتصاد الأميركي باعتباره مركزًا جاذبًا لرؤوس الأموال.

الشكل (1)
رصيد استثمارات الدول التي تندرج ضمن أعلى فائض تجاري مع الولايات المتحدة في الأصول الأميركية (مليار دولار أميركي، 2023-2024)

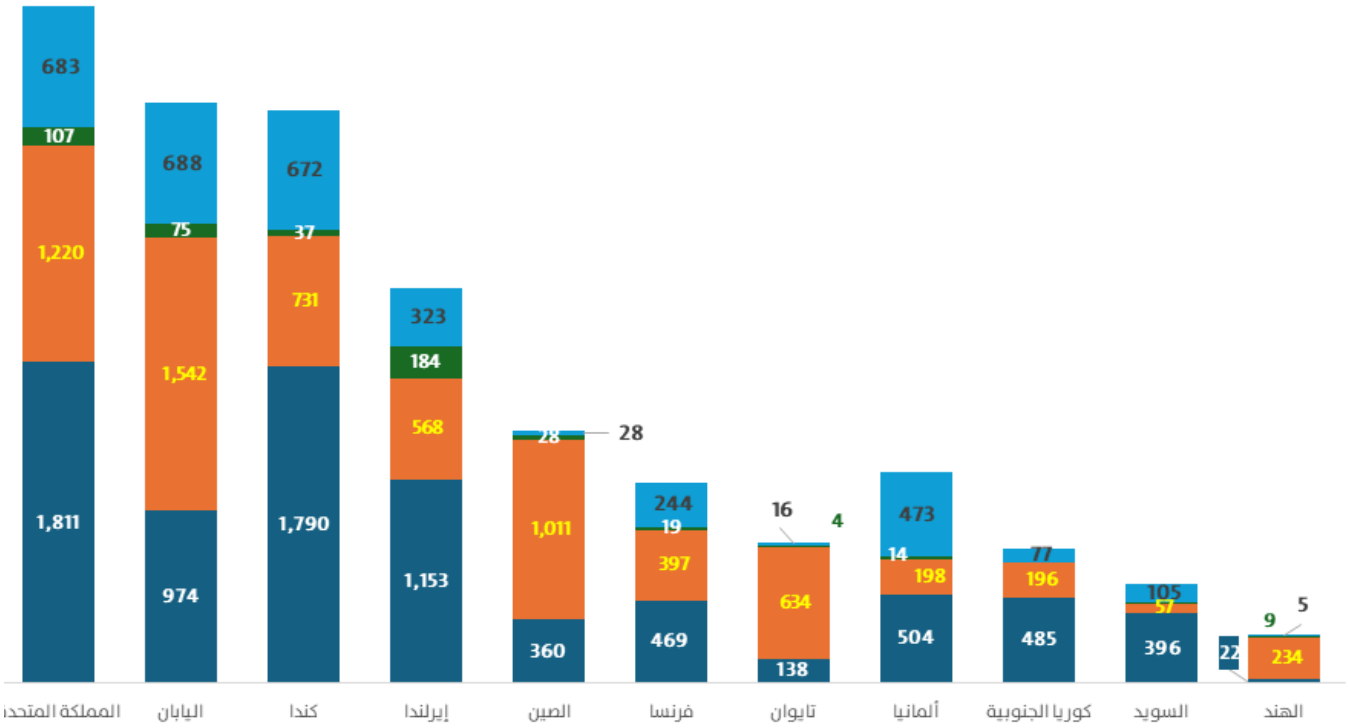

المصدر: جرى الاحتساب بناءً على:

US Department of Treasury, "Preliminary Report on Foreign Holdings of U.S. Securities at End-June 2024", *Press Releases*, 28/2/2025, accessed on 15/4/2025, at: https://acr.ps/1L9zQof; "U.S. Trade in Goods by Country," US Census Bureau, accessed on 15/4/2025, at: https://acr.ps/1L9zQox

في الواقع، تدحض جملة من الأسباب المنهجية والواقعية الهواجس التي يبديها ترامب بشأن العجز التجاري الأميركي، والتي يتخذ منها منطلقًا ليشنّ حروبه التجارية. فتشخيص العجز التجاري بوصفه مؤشرًا على تآكل القوة الاقتصادية أو إخفاق السياسات التجارية يغفل التحولات الجذرية التي طرأت على بنية الاقتصاد العالمي، وعلى طبيعة التجارة الدولية وتركيبتها، لا سيما في العقود الأخيرة. فإضافة إلى غياب النظرة السلبية المطلقة تجاه المآلات الاقتصادية للعجز التجاري في غالبية النظريات الاقتصادية، تغيّر مفهوم العجز التجاري، سواء من حيث تركيبته أو دلالاته الاقتصادية، على نحو عميق، في سياق العولمة والتكامل الاقتصادي العالمي، خصوصًا في الاقتصادات المتقدمة والناشئة. فالعجز التجاري اليوم أصبح أقرب إلى كونه ظاهرة إيجابية أكثر، ولم يعد بالضرورة مؤشرًا سلبيًا. فسلاسل القيمة العالمية أصبحت أشد تعقيدًا وتداخلًا بين الدول، فهي اليوم تنخرط في أنماط إنتاجية أكثر تخصصًا وكفاءة في كل جزئية من جزئياتها. وساهمت التطورات الهائلة في تقنيات الاتصال والنقل واللوجستيات في خلق بيئة تجارية أشد ترابطًا وتعقيدًا، ومهّدت الطريق لانتعاش التجارة العالمية وازدهار مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي نظّر له آدم سميث، ثم طوّرته لاحقًا نظريات الميزة النسبية والميزة التنافسية. نتيجة لذلك، لم تعد الدول تسعى إلى الاكتفاء الذاتي، بل إلى إنتاج ما تبرع فيه بأقل التكاليف وأكثر كفاءة، واستيراد ما لا تجيد إنتاجه من شركاء أشد فاعلية.

في هذا السياق، أصبحت الشركات والصناعات الكبرى تعتمد اعتمادًا متزايدًا على الاستيراد، ليس لتلبية طلبات المستهلكين النهائيين فحسب، بل باعتباره جزءًا من استراتيجياتها الإنتاجية. فمكونات كثيرة من المنتجات الوسيطة والخدمات التي تُستورد تُستخدم لاحقًا في عمليات الإنتاج المحلي؛ ما يسهم في تعزيز تنافسية الصناعات الوطنية لا إضعافها. ويعني هذا أن العجز التجاري، في ظل هذا النموذج، لا يعكس بالضرورة ضعفًا في القاعدة الصناعية، بل قد يكون دليلًا على اندماج الاقتصاد في سلاسل القيمة العالمية وقدرته على المنافسة من خلال التكامل لا الانعزال. هذه التغيرات الكبيرة في أنماط الإنتاج لها دلالاتها الدامغة في هيكل التجارة العالمية وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص، التي تمثّل فيها المستوردات من مدخلات الإنتاج والسلع الرأسمالية نحو أكثر من 50 في المئة، من دون أن نأخذ في الحسبان المحركات والمعدّات التي تدخل في تصنيع المركبات.

الشكل (2)
التركيبة السلعية للمستوردات الأميركية عام 2022

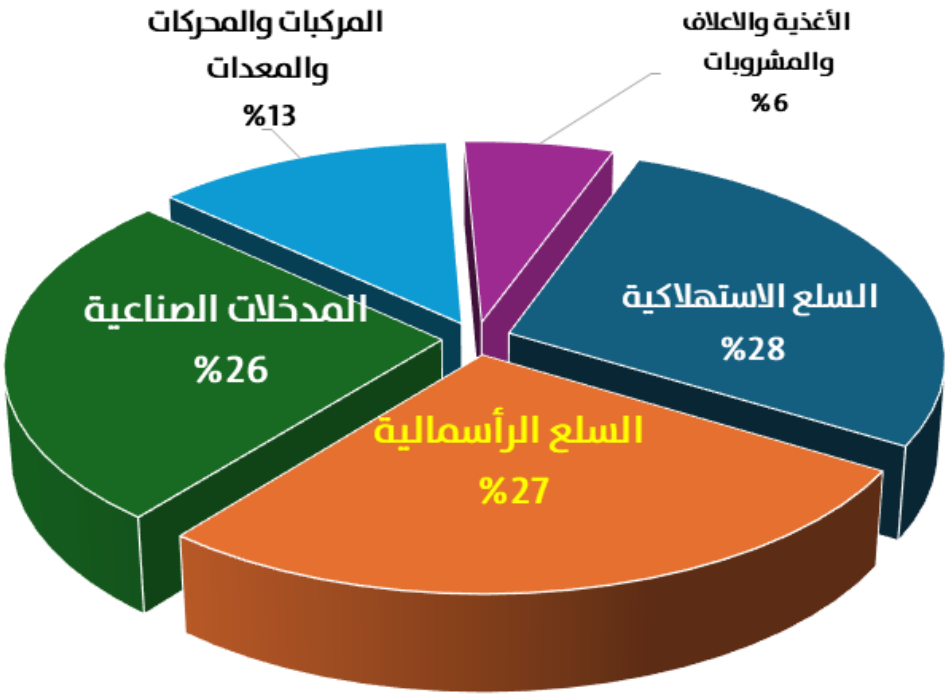

المصدر:
"United States Import: 2022," Trade Economics, accessed on 15/4/2025, at: https://acr.ps/1L9zRlD

من ثم، فإنّ النظر إلى العجز التجاري بعين الماضي، ومحاولة معالجته من خلال سياسات حمائية متشددة، يُعدّ ضربًا من الانفصام عن الواقع الاقتصادي المعاصر. فالتحدي الحقيقي لا يكمن في حجم العجز، بل في قدرة الاقتصاد على استخدام الواردات لتعزيز إنتاجيته، وتوظيف انفتاحه التجاري في خدمة التنمية المستدامة والنموّ الطويل الأمد.

1. العجز التجاري الأميركي رسّخ هيمنة الدولار عالميًا

ثمة مفارقة أخرى ترتبط بالانطباع السلبي تجاه العجز التجاري المزمن للولايات المتحدة منذ سبعينيات القرن العشرين، مفادها أنّ هذا العجز قد أدى دورًا محوريًا في تعزيز هيمنة الدولار الأميركي بوصفه عملة احتياط ومعاملات رئيسة على مستوى العالم. فعندما تستورد الولايات المتحدة السلع والخدمات، فإنها تضخّ فعليًا الدولار في شرايين الاقتصاد العالمي، لا سيما في أيدي الدول التي تسجل فائضًا تجاريًا مستدامًا معها، مثل الصين واليابان وألمانيا وغيرها. ويسهم هذا التدفق المستمر للدولارات في ضمان توافر إمدادات ثابتة من العملة على المستوى الدولي، ما يجعلها متاحة لتمويل التجارة والاستثمار والمعاملات المالية عبر الحدود. بمعنى آخر، أصبح العجز التجاري الأميركي بمنزلة آلية أساسية لتوزيع السيولة الدولارية على الصعيد العالمي؛ إذ إن الدول التي تراكم احتياطيات من الدولار نتيجة فوائضها التجارية، تعيد غالبًا استثمار تلك الفوائض في الأصول المالية الأميركية، بدءًا من سندات الخزانة والأسهم وصولًا إلى الأوراق المالية المدعومة بالأصول، ما يؤدي إلى إعادة تدوير الدولارات إلى داخل الاقتصاد الأميركي.

علاوة على ذلك، فإنّ وفرة الدولار في الأسواق العالمية، إلى جانب عمق الأسواق المالية الأميركية وسيولتها، تشجّع الدول والشركات على إجراء معاملاتها بالدولار، والاقتراض به، بل ربط عملاتها به. وبطبيعة الحال، هذا لا يعني أنّ الولايات المتحدة عليها أن تطلق العنان لعجزها التجاري ليتفاقم إلى مستويات قياسية على نحو يزعزع الثقة بالاقتصاد الأميركي وبالدولار تبعًا لذلك. فالعجز التجاري سيبقى داعمًا لهيمنة الدولار بوصفه عملة عالمية، ما دام هذا العجز لا يمثّل تهديدًا لمكانة الاقتصاد الأميركي، وهذا ما يُعرف في الأدبيات الاقتصادية بمعضلة تريفين Triffen Dilemma[5].

2. ترامب يتجاهل الفائض التجاري الخدمي الذي تحققه الولايات المتحدة من الخدمات

في حين يزعم ترامب أنّ الولايات المتحدة كانت ضحية لاستغلال النظام العالمي لطيبتها وتبنّيها لدور "الأب الحنون" تجاه دول العالم قاطبة، التي قابلتها بدور "الابن العاقّ" عبر إغراق السوق الأميركية بالسلع على حساب صناعاتها المحلية، فإنه يتجاهل كليًا الفائض الصافي الذي تحققه بلاده مع العالم في ميزان الخدمات والدخل، والذي يقارب حاليًا 300 مليار دولار سنويًا. وهو فائض يتميز بقيمة مضافة مرتفعة، تتجاوز بكثير ما تحققه الدول الأخرى عن كل دولار تجنيه من تصدير السلع إلى الولايات المتحدة[6].

الشكل (3)
الفائض التجاري الخدمي للولايات المتحدة (مليار دولار أميركي)

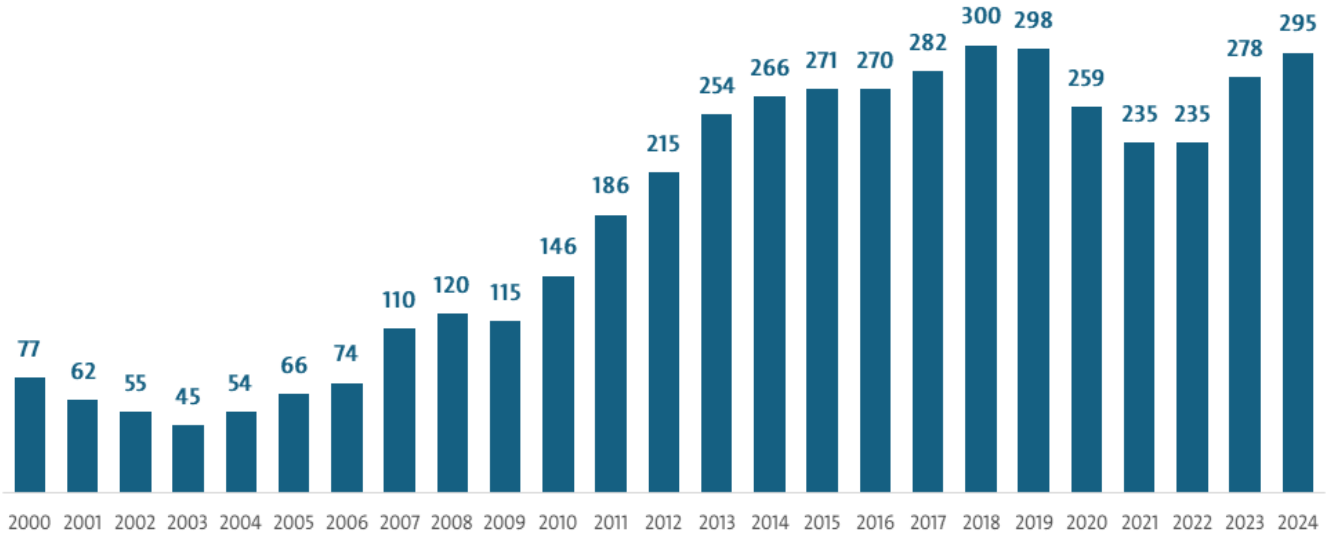

المصدر: جرى الاحتساب بناءً على:

"U.S. International Trade in Goods and Services," U.S. Bureau of Economic Analysis (February 2025), accessed on 16/4/2025, at: https://acr.ps/1L9zQoA

5 IMF, "System in Crisis (1959-1971)," Money Matters: An IMF Exhibit - The Importance of Global Cooperation," Part 4 of 7, accessed on 12/4/2025, at: https://acr.ps/1L9zRm0

6 Guillermo Noguera & Robert Johnson, "The Value-Added Content of Trade," *VOXEU Column*, CEPR, 7/6/2011, accessed on 15/4/2025, at:https://acr.ps/1L9zQL5

3. سيادة قطاع الخدمات: الترتيبات الليبرالية أفضت إلى ذلك

إن البيئة والاعتبارات التنظيمية التي يقوم عليها الاقتصاد الأميركي، والتي سعى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى تصديرها عبر المؤسسات الدولية التي أسهم في إنشائها، تعتمد على إطلاق العنان للقطاع الخاص في تحديد أنماط الاستهلاك والإنتاج بما يخدم مصالحه، حتى لو تعارض ذلك مع المصلحة العامة. دفع هذا النهج الاقتصاد الأميركي إلى الابتعاد تدريجيًا عن الصناعات التحويلية لمصلحة القطاع الخدمي، الذي أصبح يحقق أعلى مستويات من الإنتاجية والعائد الاقتصادي.

تراجع اهتمام الاقتصاد الأميركي بإنتاج السلع، على مدى العقود الماضية، معتمدًا بدلًا من ذلك على استيرادها من الأسواق الخارجية ومستفيدًا من الموارد الاقتصادية الوفيرة والأيدي العاملة الرخيصة فيها. وفي المقابل، أعاد توجيه موارده المحلية، بما في ذلك القوى العاملة، نحو الأنشطة الخدمية ذات القيمة المضافة الأعلى مقارنة بالصناعات الإنتاجية، وقد أدى هذا التحوّل إلى أن يمثّل قطاع الخدمات أكثر من ثلاثة أرباع القيمة المضافة السنوية للاقتصاد الأميركي، وهي نسبة تُعدّ من بين الأعلى عالميًا.

الشكل (4)

مساهمة قطاع الخدمات في إجمالي القيمة المضافة لاقتصادات الدول عام 2023 (%)[7]

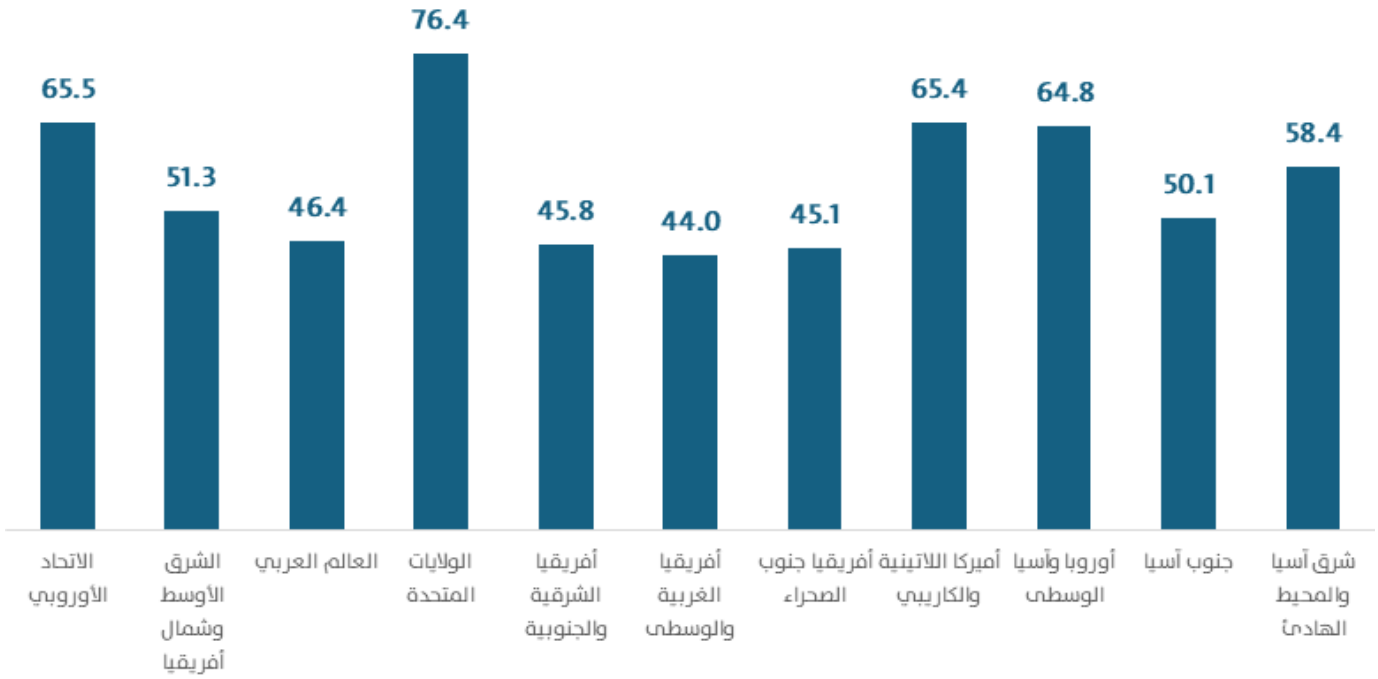

المصدر: استنادًا إلى: World Bank, Open Data, accessed on 13/4/2025, at: https://data.worldbank.org

7 البيانات الخاصة بالولايات المتحدة تعود إلى عام 2021.

4. معالجة للمرض لا العَرَض

إذا سلّمنا جدلًا بوجاهة الهواجس التي يعبّر عنها ترامب ويتصرف على أساسها، ومفادها أن العجز التجاري يمثّل تهديدًا وجوديًا لمكانة الولايات المتحدة الاقتصادية، فإنّ الطريقة التي يقترحها لمعالجة هذا العجز، والمتمثلة في فرض التدابير الجمركية والقيود التجارية، لا تعدو كونها معالجة لعرَض من أعراض المشكلة، لا لجوهرها. فمن منظور العديد من الاقتصاديين، لا سيما أولئك المتأثرين بالتحليل الكينيزي، فإن العجز التجاري ليس سببًا مستقلًا للأزمة بل نتيجة لتوازنات اقتصادية أعمق. فالمتطابقات الكينيزية تنظر إلى العجز التجاري باعتباره ناتجًا من تجاوز مجمل الاستهلاك، سواء في القطاع العام أو الخاص، لمستويات الإنتاج المحلي. وهذا يترافق عادةً مع حقيقة بنيوية مفادها أنّ المدّخرات الوطنية بما في ذلك المدخرات الحكومية (فائض أو عجز الموازنة) أقل من حجم الاستثمارات المحلية، ما يدفع الدولة إلى تعويض الفجوة عبر الاستدانة أو الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال الخارجية[8]. ومن ثمّ، فإنّ التعامل مع العجز التجاري من خلال أدوات الحماية التجارية وحدها، من دون معالجة الاختلالات البنيوية في منظومة الادخار والاستثمار والإنفاق، أشبه ما يكون بمحاولة علاج الحمّى من دون التطرّق إلى أسباب العدوى. إنّ العجز في الميزان التجاري، بهذا المعنى، ليس إلا مرآة تعكس خللًا أعمق في السياسات الاقتصادية والمالية، ولا يمكن تجاوزه إلّا ضمن إطار شامل يعيد التوازن بين الاستهلاك والإنتاج، والمدخرات والاستثمارات، على المستوى الكليّ للاقتصاد.

ثانيًا: التصعيد الجمركي: مزيج من الكبرياء والتخبط وجلب الصفقات

لم تشهد الولايات المتحدة، على مرّ التاريخ، حالةً من التخبط والارتباك المؤسسي والسياسي كما تشهدها اليوم، وهي حالة أوجدها الرئيس ترامب منذ عودته إلى البيت الأبيض، مستندًا إلى الصلاحيات الواسعة التي يمنحها له الدستور الأميركي من خلال الأوامر التنفيذية. فمنذ مطلع شباط/ فبراير 2025، توالت قراراته الجمركية متسارعةً بين فرضٍ وتعليقٍ وتصعيدٍ، ما أوجد موجة من الارتباك الشديد في الأسواق والمؤسسات والأفراد داخل الولايات المتحدة وخارجها. وقد اعتبر كثير من المراقبين أنّ ما يحدث لا يمكن تفسيره إلا باعتباره مجموعة قرارات ارتجالية، مدفوعة بقناعات شخصية أو نابعة من أسلوب ترامب المعروف في المفاوضات القائمة على الضغط والتصعيد لتحقيق مكاسب تفاوضية، وهي سمة ميّزت مسيرته السياسية والتجارية.

أحد أكثر القرارات إثارةً للجدل كان إعلانه، في 2 نيسان/ أبريل، الذي سمّاه "يوم الحرية"، عن فرض رسوم جمركية "تبادلية" على جميع دول العالم، حدد حدّها الأدنى بنسبة 10 في المئة. ولكن، ما لبث أن تراجع عنها جزئيًا بعد أيام قليلة، معلِنًا تعليق تطبيقها مدة 90 يومًا على معظم الدول، مع استثناء الصين التي بادرت إلى ردّ فوري بفرض رسوم مضادة. وبالرغم من التراجع المؤقت، فقد أبقى ترامب على ضريبة موحدة بنسبة 10 في المئة على الواردات الأميركية كافة من مختلف دول العالم. واللافت في هذا القرار ليس فقط حدّته، بل أيضًا التسمية التي أُطلقت عليه "الرسوم التبادلية"، والتي لا تنسجم مع المفهوم المتعارف عليه للتبادلية. فبدلًا من أن تعكس هذه الرسوم مبدأ المعاملة بالمثل، كما هو معمول به في السياسات التجارية، اختار ترامب اعتماد معادلة تستند إلى حجم العجز التجاري الأميركي مع كل دولة، وقيمة وارداتها إلى الولايات المتحدة، وهو ما قد يفسَّر على أنه مطالبة ضمنية من تلك الدول بمشاركة فائضها التجاري مع الاقتصاد الأميركي، وهو نهج غير مسبوق في إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية.

8 Joseph Stiglitz, "The US is at Risk of Losing a Trade War with China," *Project Syndicate*, 30/7/2018, accessed on 12/4/2025, at: https://acr.ps/1L9zQLi

جدول يلخص قرارات الرسوم الجمركية للرئيس دونالد ترامب (2025)

التاريخ	الحدث
1 شباط/ فبراير	أعلن الرئيس فرض رسوم جمركية بنسبة 25 في المئة على الصادرات الكندية والمكسيكية إلى الولايات المتحدة، و10 في المئة إضافية على الواردات الصينية.
3 شباط/ فبراير	توصلت المكسيك وكندا إلى اتفاق لتجميد الرسوم الجمركية الأميركية مدة شهر.
10 شباط/ فبراير	أعلن ترامب فرض رسوم استيراد بنسبة 25 في المئة على جميع واردات الصلب والألمنيوم إلى الولايات المتحدة.
4 آذار/ مارس	جرى رفع الرسوم الجمركية على الواردات الصينية إلى 20 في المئة.
5 آذار/ مارس	منح ترامب إعفاءً مؤقتًا لمصنّعي السيارات من الرسوم الجمركية البالغة 25 في المئة والمفروضة على كندا والمكسيك.
7 آذار/ مارس	جرى توسيع نطاق السلع المُعفاة من الرسوم الجمركية المفروضة على كندا والمكسيك.
12 آذار/ مارس	بدأ سريان الرسوم الجمركية على الصلب والألمنيوم بنسبة 25 في المئة.
26 آذار/ مارس	أعلن البيت الأبيض عن فرض رسوم جمركية بنسبة 25 في المئة على السيارات بدءًا من 2 نيسان/ أبريل، وعلى قطع الغيار قبل 3 أيار/ مايو.
2 نيسان/ أبريل	أعلن ترامب فرض "رسوم متبادلة" تصل إلى 50 في المئة على بعض الدول، و10 في المئة على جميع الواردات الأخرى، بما في ذلك المملكة المتحدة.
5 نيسان/ أبريل	بدأ سريان الرسوم الجمركية الأساسية بنسبة 10 في المئة.
9 نيسان/ أبريل	فُرضت رسوم جمركية على نحو 60 دولة وصفها ترامب بأنها "الأسوأ"، وجرى إعلان فترة تجميد مدة 90 يومًا يجري خلالها تطبيق نسبة 10 في المئة فقط، باستثناء الصين التي تُفرض عليها نسبة 125 في المئة.
10 نيسان/ أبريل	دخلت الرسوم الانتقامية الصينية بنسبة 84 في المئة على البضائع الأميركية حيز التنفيذ؛ والرسوم الأميركية على بعض السلع الصينية تصل إلى 145 في المئة.
11 نيسان/ أبريل	أعلنت الصين فرض رسوم جمركية بنسبة 125 في المئة على الواردات الأميركية بدءًا من 12 نيسان/ أبريل، وأكدت أنها لن تردّ على أي رسوم أميركية إضافية.

المصدر:

J. Clark, "What are Tariffs and why is Trump Using them?" *BBC*, 11/4/2025, accessed on 14/4/2025, at: https://acr.ps/1L9zQOn

ربما يُنظر إلى التعليق الذي أعلنه الرئيس ترامب بشأن فرض الضريبة "التبادلية" على أنه جزء من خطة مدروسة تهدف إلى دفع الدول المتضررة، وهي كثيرة وتشمل الدول النامية والمتقدمة، إلى طاولة المفاوضات من موقع ضعف. فالرسوم الجمركية المرتفعة، التي شملت صادرات هذه الدول إلى السوق الأميركية، تمثّل تهديدًا مباشرًا للمصالح التجارية لجانب كبير منها، الأمر الذي قد يدفعها إلى التفكير في تقديم تنازلات مقابل تخفيض هذه الرسوم أو استثنائها منها، وهو ما تسعى إليه الإدارة الأميركية صراحةً.

والأمر الأكثر تهديدًا لهذه الدول هو المعادلة التي استند إليها ترامب، والتي لا تقوم على أسس عادلة أو مبدأ المعاملة بالمثل، بل على حجم العجز التجاري الأميركي مع كل دولة على حدة وحجم صادراتها إلى الولايات المتحدة، ولا علاقة لها بالنسب الجمركية التي تفرضها هذه الدول على وارداتها من الولايات المتحدة. فمبدأ المعاملة بالمثل يقتضي في مفهومه فرض رسوم ومعاملات جمركية مماثلة.

انطوت الهيكلية الجديدة للتعريفات الجمركية وفقًا لمعادلة ترامب على مأزق ضمني يتمثل في أنّ أيّ تسوية قد تبرم خلال المفاوضات لا يُشترَط أن تكون ذات صلة مباشرة بمستويات الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول على الواردات الأميركية. فحتى في حال خفّضت هذه الدول الرسوم على السلع الأميركية، فإن ذلك لا يضمن بالضرورة زيادة الطلب عليها، خصوصًا في ظل الفجوة السعرية القائمة بينها وبين منتجات الدول المنافسة. وهي فجوة يصعب سدّها بمجرد تخفيض التعرفة الجمركية. وتثير هذه المعادلة تساؤلات عميقة حول طبيعة التفاهمات التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها خلال فترة التسعين يومًا التي حددتها مهلةً لتعليق تطبيق الرسوم الجديدة، وإن كانت تلك التفاهمات تستند إلى أهداف اقتصادية فعلية أم تكتيكات تفاوضية ضاغطة.

في الجانب الآخر من هذه المعادلة، يكمن عنصر أشد تعقيدًا عند الدول التي تسعى إلى التوصل إلى تفاهمات تجارية مع الولايات المتحدة، يتمثل في خلق حالة من التنافس المحموم بين هذه الدول، لدفع كل منها إلى تقديم تنازلات أكبر مقابل الحصول على امتيازات جمركية أفضل. فالدول التي تنجح في خفض الرسوم المفروضة على صادراتها ستجد نفسها في موقع يمكّنها من اقتطاع حصة من صادرات دول منافسة تخضع لرسوم أعلى. وفي نهاية المطاف، يبدو أن الهدف الاستراتيجي الكامن خلف هذه السياسة هو دفع شركاء الولايات المتحدة التجاريين إلى إبرام صفقات تعيد توجيه جزء من فوائضهم التجارية نحو الاقتصاد الأميركي، في إطار أقرب إلى "إعادة توزيع هذه الفوائض" من كونه تفاوضًا يستند إلى مبدأي التكافؤ والعدالة في العلاقات التجارية الدولية.

ثالثًا: مآلات الحرب التجارية المحتدمة

1. الصين: العائق الأهم لنهج ترامب التكتيكي

لا شك في أنّ الصين تدرك جيدًا أن الرسوم الجمركية العنيفة التي فرضها ترامب على منتجاتها، والتي وصلت إلى 125 في المئة ستلحق ضررًا كبيرًا بصادراتها إلى الولايات المتحدة، وهي مسألة ربما لا تستطيع تحمّل تبعاتها على المديَين القصير والمتوسط، قبل أن تعيد تموضع نفسها على خريطة التجارة العالمية بعيدًا عن الولايات المتحدة. لعل ما يميز الصين في استراتيجياتها الاقتصادية أنها تتعلم من الماضي؛ فالحرب التجارية المحدودة التي شنّها ترامب عليها خلال فترة حكمه الأولى والحرب التجارية التي شنّها الرئيس جو بايدن بعده على نحو هادئ، جعلتها تعيد النظر في سياسة تجارتها الخارجية؛ إذ إنها تمكّنت في السنوات الأخيرة من إعادة هيكلة أسواقها الخارجية تدريجيًا بعيدًا عن الولايات المتحدة، فبعد أن كانت صادراتها إليها تمثّل نحو 19.8 في المئة من إجمالي الصادرات، انخفضت هذه النسبة إلى نحو 12.5 في المئة عام 2024، أي إنها أصبحت أقل اعتمادًا عليها.

وتدرك الصين جيدًا أنّ الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب عليها غير واقعية وغير قابلة للتطبيق، حتى خلال فترة قصيرة من الزمن. فقد كانت الولايات المتحدة عام 2022 تعتمد على الصين في تزويدها بنحو 532 نوعًا من المنتجات الأساسية، وهو ما يقارب أربعة أضعاف مستوى الاعتماد عليها عام 2000، في حين خفضت الصين

اعتمادها على المنتجات الأميركية إلى نحو النصف خلال الفترة نفسها. وتوفر بكين 72 في المئة من احتياجات الولايات المتحدة من المعادن النادرة التي تدخل في صناعات عسكرية وتقنية حيوية استراتيجيًا واقتصاديًا، وفرضُ أيّ رسوم جمركية عليها لن يحول دون استيرادها[9]، بل سيؤدي إلى ارتفاع تكاليفها على الصناعات التي تستخدمها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى السلع الأخرى التي تصدّرها إليها؛ إذ إنها ستحتاج إلى وقت قبل أن تجد بدائل مناسبة لها. وفي المحصلة، سيتحمل المستهلك جانبًا كبيرًا من أعباء الرسوم الجمركية الإضافية. فالضرائب الجمركية التي استهدف فيها ترامب جانبًا من مستوردات الولايات المتحدة من الصين في عام 2018، مُرّرت بالكامل إلى المنتجين والمستهلكين على حد سواء[10]. وتدرك الصين تمامًا أنّ تدابيرها الجمركية المضادة ستُلحق ضررًا كبيرًا بالاقتصاد الأميركي، كما حدث في تجربتها السابقة عندما عصفت تدابيرها الجمركية المضادة عام 2008 بصادرات الولايات المتحدة بنحو 75 في المئة من صادرات الصويا إلى الصين، التي كانت تمثّل أكثر من 60 في المئة من الصادرات الكلّية لهذا المنتج. وعلى نحو مقارب تأثّرت الصادرات الأخرى التي خضعت للتدابير المضادة[11].

بالنظر إلى ردود الفعل المتبادلة بين الولايات المتحدة والصين، يتضح بجلاء مستوى الثقة التي تنطلق منها بكين، حتى إن كانت في بعض الأحيان تتعمد إظهارها. فقد قابلت الإجراءات الأميركية بمواقف مماثلة أو أشد حدة، وتبنّت خطابًا تهكميًا حيال فاعلية السياسات التي يتبعها ترامب، مشككةً في قدرتها على تحقيق أهدافها. ولعل أبرز هذه المواقف، ما صرّحت به المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية عندما أشارت بسخرية إلى أنّ القبّعة التي يضعها ترامب ومناصروه، والتي تحمل شعار "لنجعل أميركا عظيمة من جديد"[12]، صُنعت في الصين، في دلالة رمزية قوية على حجم الترابط بين الاقتصادَين، واستحالة فكّ هذا التشابك من دون أن تتكبد الولايات المتحدة خسائر كبيرة.

لم يتأخر الرد الأميركي الذي ظهر، ولو جزئيًا، اعترافًا بهذا الواقع؛ إذ سرعان ما ظهرت مؤشرات على تراجع واشنطن، بعد أن استثنى ترامب بعض السلع الحيوية من الحزمة الجمركية الجديدة، على رأسها الأجهزة الذكية وأجهزة الحاسوب وأشباه الموصلات، التي تُعدّ من أهم واردات الولايات المتحدة من الصين، وذلك بدءًا من 2 نيسان/ أبريل 2025. يعكس هذا التراجع بوضوح حجم الضغط الاقتصادي المتبادل، ويؤشر إلى أن معركة "كسر العظم" قد لا تمضي كما خطط لها ترامب، خاصة مع خصم يمتلك أدوات الضغط نفسها، وربما أكثر حكمة في توظيفها.

2. الاقتصاد الأميركي في ظل غياب المؤسسية الاقتصادية

يمر الاقتصاد الأميركي اليوم بإحدى أصعب المراحل التي عرفها منذ عقود وأشدها تعقيدًا. فبعيدًا عن التباطؤ المتوقّع بفعل التدابير الجمركية التي أقرّها ترامب، وما سينتج منها من أعباء إضافية على المستهلكين بفعل ارتفاع معدلات التضخم المستقبلية، حتى إن استقرت الرسوم عند حدّها الأدنى البالغ 10 في المئة، فإنّ الانفراد في اتخاذ القرارات، وغياب الخطاب الموحّد داخل الإدارة، وتصاعد الخلافات بين أركانها، إضافة إلى تهميش

9 "In Trade War with the US, China Holds a Lot more Cards than Trump May Think – in fact, it Might Have A Winning Hand," *The Daily Star*, 12/4/2025, accessed on 14/4/2025, at: https://acr.ps/1L9zR31

10 Durante, A., "Who Pays Tariffs? Americans Will Bear the Costs of the Next Trade War," *Tax Foundation*, 19/2/2025, accessed on 14/4/2025, at: https://acr.ps/1L9zQuH

11 C. Tortajada, & H. Zhang, "Policies and Politics: Effects on US-China Soybean Trade," *Georgetown Journal of International Affairs*, 26/10/2022, accessed on 14/4/2025, at: https://acr.ps/1L9zQSa

12 A. Bacon, "Smartphones and Computers are Now Exempt from Trump's Latest Tariffs," *CNN*, 12/4/2025, accessed on 14/4/2025, at: https://acr.ps/1L9zQLm

دور المؤسسات الاقتصادية والتنظيمية الراسخة وآرائها، جميعها عوامل تعمّق حالة عدم اليقين والقلق لدى الأفراد والشركات والمؤسسات داخل الولايات المتحدة؛ وهي كفيلة بإبطاء عجلة الاقتصاد الأميركي على نحو غير مسبوق. وقد كشف أحدث استطلاع أجرته جامعة ميشيغان عن تراجع ثقة المستهلكين بنسبة 11 في المئة خلال شهر نيسان/ أبريل، لتسجّل ثاني أدنى قراءة منذ عام 1952، بل إنها جاءت أقل من مستويات الثقة المسجلة إبان فترة الكساد الكبير[13].

أمّا آمال ترامب في أنّ السياسات الحمائية ستوفر دفعة قوية للصناعات الأميركية وتحميها مما يسمّيه "المنافسة غير العادلة"، فإنّ حالة الضبابية السائدة تقوّض أيّ أثر إيجابي محتمل لهذه السياسات. ويزداد هذا الغموض مع الشكوك المحيطة باستدامة هذه التدابير بعد الانتخابات النصفية المرتقبة في العام المقبل، والأهم من ذلك، بعد رحيل ترامب مجددًا عن البيت الأبيض.

3. الدول النامية هي الحلقة الأضعف

في خضم هذه التحولات الراديكالية في ترتيبات التجارة العالمية، تجد الدول النامية نفسها الحلقة الأضعف في المعادلة؛ إذ تُظهر السياسات الأميركية الراهنة والتصريحات المتكررة لترامب توجّهًا واضحًا نحو استخدام غير مسبوق للقوة الاقتصادية لتحقيق ما يمكن تحقيقه من مكاسب مالية وامتيازات تجارية، لا سيما من الدول النامية التي لا تقوى غالبيتها على مواجهة الولايات المتحدة اقتصاديًا. ويأتي ذلك رغم الفوائد الكبرى التي يجنيها المستهلك الأميركي وقطاع الأعمال من انخفاض تكلفة الإنتاج في هذه الدول، حيث تتيح العمالة الرخيصة الحصول على سلع بأسعار تقلّ كثيرًا عن تكلفتها لو أُنتجت داخل الولايات المتحدة. كما أنّ العديد من هذه الدول ملتزمة باتفاقيات تجارية دولية من المفترض مراعاتها بموجب القانون والأعراف الدولية.

وتواجه الدول النامية أيضًا تحديات مضاعفة تتمثل في تبعات تباطؤ الاقتصاد العالمي، الذي تزداد احتمالاته مع تصاعد التوترات التجارية؛ ما قد ينعكس سلبيًا على صادراتها إلى أسواق متعددة غير الولايات المتحدة. وتشير تقديرات مركز التجارة العالمي إلى أن الإجراءات الجمركية الجديدة التي أعلنتها الولايات المتحدة قد تؤدي إلى انكماش في حجم التجارة العالمية يراوح بين 3 و7 في المئة، وربما ينخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 0.7 في المئة، مع تحمّل الدول النامية العبء الأكبر من هذا الانكماش[14].

وفي الوقت الذي تجد فيه غالبية دول العالم نفسها مضطرة إلى التفاوض مع الإدارة الأميركية بشأن ترتيباتها التجارية معها، تجد الدول التي تتجه صادراتها نحو السوق الأميركية نفسها في موقف أكثر هشاشة، وأكثر عرضة للضغوط والابتزاز من الإدارة الأميركية. ويزداد هذا الضعف إذا كانت صادرات هذه الدول تتكون تحديدًا من سلع نهائية موجَّهة مباشرة إلى المستهلك، بدلًا من مدخلات إنتاج أو سلع وسيطة تدخل في سلاسل التوريد الأميركية؛ فكلما زادت نسبة السلع الوسيطة ومدخلات الإنتاج في هيكل الواردات الأميركية من دولة ما، أصبحت الولايات المتحدة نفسها أكثر عرضة للتأثّر السلبي من أيّ تدابير جمركية تفرضها على هذه الدولة، ما يمنح الطرف الآخر بعض القوة التفاوضية. ويتضح الأمر مع دول مثل كندا والمكسيك، حيث تتداخل سلاسل القيمة المضافة بين اقتصاداتها واقتصاد الولايات المتحدة تداخلًا ملحوظًا؛ ما يجعل فرض الرسوم على هذه الدول أشبه بضربة مرتدّة تؤذي الاقتصاد الأميركي ذاته.

---

13 Bryan Mena, "US Consumer Sentiment Plummets to Second-Lowest Level on Records Going Back to 1952," *CNN Business*, 11/4/2025, accessed on 15/4/2025, at: https://acr.ps/1L9zR33

14 O. Le Poidevin, "Impact of Tariffs on Developing Countries could be 'Catastrophic', Says UN Trade Agency," *Reuters*, 11/4/2025, accessed on 14/4/2025, at: https://acr.ps/1L9zQuI

الشكل (5)

الدول الأكثر تركزًا في صادراتها إلى الولايات المتحدة (2023)[15]

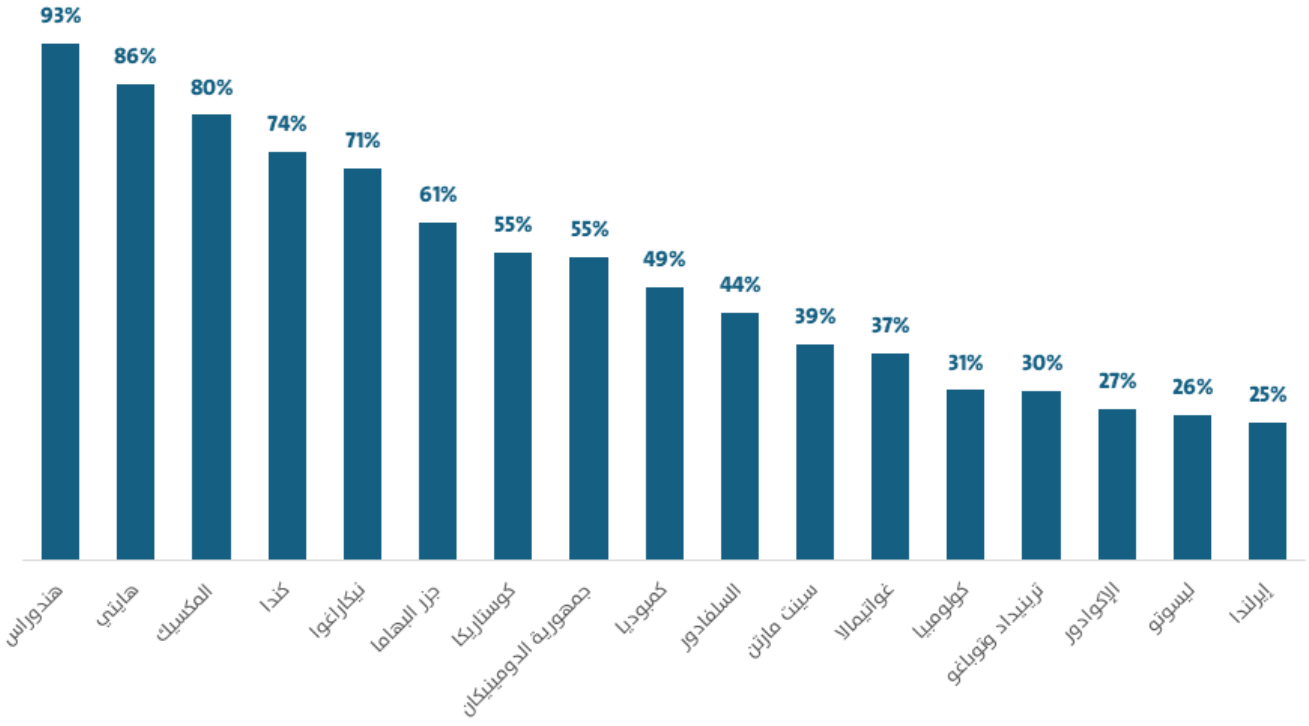

المصدر: تم الاحتساب بناءً على:

"U.S. Trade in Goods by Country," US Census Bureau, accessed on 15/4/2025, at: https://acr.ps/1L9zQox; World Bank, Open Data, accessed on 13/4/2025, at: https://data.worldbank.org

4. الدول المصدرة للنفط، أين تقف؟

توقّعت ورقة سابقة لوحدة الدراسات الاقتصادية في المركز العربي، أن تتأثر الدول المصدّرة للنفط، على المديَين القريب والمتوسط، بالسياسات الحمائية التي لوّح بها ترامب وبدأ فعليًا في تطبيقها على أرض الواقع؛ فقد أشارت إلى أن هذه السياسات تمثل ضغوطًا كبيرة على اقتصادات هذه الدول من خلال التأثير في أسعار النفط العالمية تبعًا لتراجع الطلب عليها بفعل الركود الاقتصادي العالمي المحتمل. ونبّهت إلى أنّ نجاح إدارة ترامب في تعزيز إنتاج النفط المحلي والغاز الطبيعي بوتيرة عالية، كما يعلن مرارًا، سيؤدي إلى زيادة المعروض العالمي منهما على المديَين المتوسط والطويل؛ ما قد يفضي إلى ضغوط سعرية إضافية مستدامة تفاقم خسائر الدول المنتجة والمصدّرة للنفط. ويأتي الضغط السياسي الذي تمارسه الإدارة الأميركية - خصوصًا على الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، لدفعها إلى زيادة إنتاجها وصادراتها، وهي ناجحة إلى حد بعيد - في وقت حرج تشهد فيه السوق العالمية تراجعًا في الأسعار؛ ما يضعف قدرة هذه الدول على تحقيق التوازن المالي المطلوب ويزيد من هشاشة اقتصاداتها[16].

15 صادرات الدولة إلى الولايات المتحدة كنسبة مئوية من الصادرات الإجمالية للدولة ذاتها.

16 حازم رحاحلة، غازي العساف ومريم هاني، "ترامب وأخرى: تحديات محدقة باقتصادات الدول العربية المصدّرة للنفط"، **أوراق اقتصادية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024/12/30، شوهد في 2025/4/15، في: https://acr.ps/1L9zR2p

خاتمة

ليس واضحًا إن كان ترامب يعتقد حقًا أنّ حالة العجز التجاري المزمن، التي تعانيها الولايات المتحدة منذ عقود، التي بدأت في التفاقم منذ بدايات عقد التسعينيات من القرن الماضي، تُعدّ إشكالية جوهرية للاقتصاد الأميركي. وربما يدعم هذه الفرضية اعتماده على حزمة من المستشارين الذين يحاكون قناعاته ويذكونها حول استغلال دول العالم لطيبة الولايات المتحدة وإلحاق الضرر بها من خلال جعلها سوقًا لمنتجاتها وباستغلال ثروات مواطنيها وإمكانياتهم. وقد أوضح مهندسو التعرفة والحرب الجمركية التي تشنّها الولايات المتحدة على دول العالم كافة، وعلى رأسها الصين، أنّ ما يعلنه في هذا السياق لا يتجاوز كونه خطابًا للاستهلاك السياسي الداخلي والخارجي، بينما يضمر في قرارة نفسه قناعة مغايرة. فقد يكون هذا الخطاب مجرد أداة وظيفية ضمن مشروع أوسع، يستخدمها ترامب للضغط على الدول الأخرى، وابتزازها تحت ذريعة تصحيح الخلل التجاري، لدفعها إلى تقديم تنازلات اقتصادية أو سياسية تخدم مصلحة الهيمنة الأميركية. وربما، في بعد أعمق، تُستثمر هذه الحملة الشعبوية ضد العجز التجاري لخدمة مصالح طبقة الأوليغارشية الاقتصادية التي يمثلها أو يرتبط بها، عبر إعادة توجيه قواعد التجارة الدولية بما يرسخ مواقع النفوذ المالي والصناعي الأميركي، ويعزز قدرة هذه النخبة على الاستفادة من التفاوتات البنيوية في النظام الاقتصادي العالمي.

وأيًا كانت الدوافع الكامنة وراء هذه السياسات، فإنّ المضيّ قدمًا في تنفيذ التدابير الجمركية العدائية سيؤدي بلا شك إلى إضعاف حركة التجارة العالمية، وهو ما سينعكس سلبيًا على آفاق نموّ الاقتصاد العالمي، لا سيما في الدول النامية التي ستتأثر على نحو أكثر حدة. وحتى إذا أسفرت المفاوضات الجارية عن تفاهمات وحلول متوازنة ترضي جميع الأطراف، فإنّ حالة عدم اليقين غير المسبوقة التي أشاعتها قرارات الإدارة الأميركية، بطابعها الاعتباطي والمبنيّ على مبدأ فرض الإرادة الاقتصادية المجحفة، ستظل تلقي بظلالها الثقيلة على مشهد الاقتصاد العالمي، بما يعوق ثقة الأسواق، ويُربك خطط الاستثمار، ويقوّض استقرار الاقتصاد العالمي وآفاق نموّه.

المراجع

العربية

رحاحلة، حازم وغازي العساف ومريم هاني. "ترامب وأخرى: تحديات محدقة باقتصادات الدول العربية المصدّرة للنفط". **أوراق اقتصادية**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2024/12/30. في: https://acr.ps/1L9zR2p

الأجنبية

Durante, A. "Who Pays Tariffs? Americans Will Bear the Costs of the Next Trade War." *Tax Foundation*. 192025/2/, at: https://acr.ps/1L9zQuH

IMF. "System in Crisis (19591971-)." *Money Matters: An IMF Exhibit - The Importance of Global Cooperation*. at: https://acr.ps/1L9zRm0

Noguera, Guillermo & Robert Johnson. "The Value-Added Content of Trade." *VOXEU Column*, The Centre for Economic Policy Research. 72011/6/. at: https://acr.ps/1L9zQL5

Tortajada, C. & H. Zhang. "Policies and Politics: Effects on US-China Soybean Trade." *Georgetown Journal of International Affairs*. 262022/10/. at: https://acr.ps/1L9zQSa

"United States Import: 2022." Trade Economics. at: https://acr.ps/1L9zRlD

"U.S. International Trade in Goods and Services." U.S. Bureau of Economic Analysis (February 2025). at: https://acr.ps/1L9zQoA